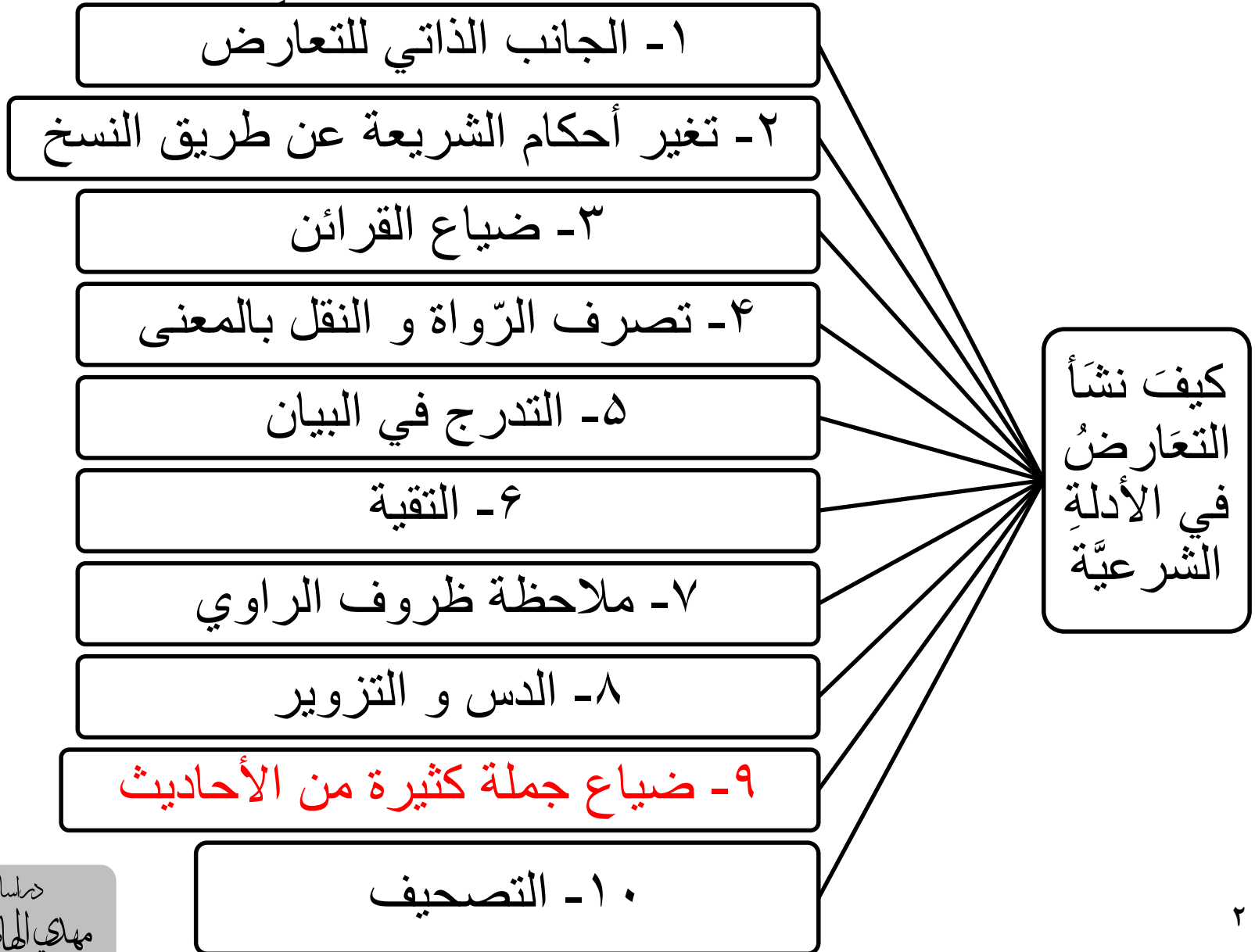


علم أصول الفقه

١٠-١٠-١٤٠٣ الفصل الثالث: تعارض الحجج ٤٨

دراسات الأستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

كيف نشأ التعارض في الأدلة الشرعية



١٠- التصحيف

- أن ولادته لا تسبق سنة ١٣٥ و وفاته لا تتجاوز سنة ٢٢٠ فعمره يكون في حدود ٨٥ سنة.
- و من هنا، فمن الممكن وقوع **تصحيف** فيما نقله الذهبي و ابن حجر، و من تبعهما من كون وفاته في سنة «عشر و مائتين» و أن الصواب في سنة «عشرين و مائتين» و وقوع التصحيف في مثله غير عزيز.

١٠- التصحيف

- أولاً - اسمه:
- هو محمد بن يعقوب بن إسحاق، بلا خلاف بين سائر مترجميه، إلمن شذ منهم من علماء العامة، كالوارد في الكامل في التاريخ في حوادث سنة (٣٢٨ هـ) حيث قال:
- «وفيها توفي محمد بن يعقوب، وقتل محمد بن علي أبو جعفر الكليني، وهو من أئمة الإمامية، وعلمائهم» «١».
- (١). الكامل في التاريخ، ج ٨، ص ٣٦٤.

١٠- التصحيف

- وفي هذا الكلام على قصره ثلاثة أخطاء، وهي:
- الأول: أنه جعل وفاة الكليني في سنة (٣٢٨ هـ) وهو أحد القولين في وفاته، ولكن الصحيح هو الثاني، وسيأتي الكلام عن هذا في وفاة الكليني.
- الثاني: الظاهر وقوع **التصحيف** في لفظ «وقتل» وأن أصله «وقيل»، ويدلنا على ذلك أمور وهي:

١٠- التصحيف

- ١- سياق العبارة؛ إذ لو كان أصل اللفظ «وقتل» فالمناسب أن يذكر الجهة أو المكان، لا أن يعيد الاسم مع الاختلاف في اسم الأب.
- ٢- لا يوجد من قال بقتل الكليني قط.
- ٣- ما ذكره ابن عساكر (م ٥٧١ هـ) في ترجمة الكليني: «محمد بن يعقوب، ويقال محمد بن علي أبو جعفر الكليني». «١» وابن عساكر مات قبل ابن الأثير تسع وخمسين سنة.

١٠- التصحيف

- وَقَالَ: (و اكثرهم لا يشعرون) «١٢».
- (١٢). لا توجد آية في القرآن الكريم بهذا اللفظ؛ لذلك احتتمل العلامة المجلسي أن يكون الإمام عليه السلام قد نقل معنى الآية، أو تصحيف من الرواة. نعم، وردت بعض الآيات في سورة يونس (١٠): ٦٠ والنمل (٢٧): ٧٣ تقول: «وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَشْكُرُونَ» فيكون احتمال **التصحيف** وارداً. وتجدر الإشارة إلى أن الآيات الأخيرة أوردها الحرّاني في تحف العقول، ص ٣٨٥ مع آيات ذمّ الكثرة. (١٣). البقرة (٢): ٢٦٩.

١٠- التصحيف

- ١٧ / ١٧. عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ «٥» عبيد الله الدهقان، عن درست، عن إبراهيم بن عبد الحميد، قال:

١٠- التصحيف

- (٥). في حاشية «ج»: «و» بدل «عن». ويحتمل صحة هذه النسخة؛ فقد روى إبراهيم بن هاشم - والد علي بن إبراهيم - عن عبيد الله بن عبد الله الدهقان، عن درست بن أبي منصور في الأموال للصدوق، ص ٤٣٦، المجلس ٨١، ح ٣ و ٤. ولم نجد رواية جعفر بن محمد الأشعري عن عبيد الله الدهقان - مع الفحص الأكيد - في موضع.

١٠- التصحيف

- لكن بعد ما ورد في بعض الأسناد من رواية إبراهيم بن هاشم عن درست [بن أبي منصور] بواسطتين - كما في الكافي، ح ٣١٥٠، وح ٣٢٣٥، وح ٤٦٢٤، وح ١٠٣٣٠، و... - وبعد غرابة رواية جعفر بن محمد الأشعري عن درست - كما نبه عليه العلامة الخبير السيد موسي الشبيري دام ظلّه في تعليقه على السند - وورود رواية من يسمي بجعفر بن محمد، كجعفر بن محمد بن بشار «يسار، سنان، بشير» - والظاهر اتحاد الجميع ووقوع **التصحيف** في بعض العناوين - وجعفر بن محمد الكوفي، في بعض الأسناد عن عبيد الله الدهقان - كما في معاني الأخبار، ص ٣٩٠، ح ٣٠ و ٣١؛ ثواب الأعمال، ص ١٥٣، ح ٢، ص ٢٣٠، ح ١؛ الأمالي للصدوق، ص ٤١، المجلس ١٠، ح ٦؛ الكافي، ح ٣٥٥٨؛ السرائر، ج ٣، ص ٦٢٦ - ٦٢٧ - و احتمال زيادة قيد الأشعري؛ بأن كان مكتوباً في الهامش تفسيراً لجعفر بن محمد، ثم ادرج في المتن بتخيل سقوطه منه، بعد هذا كله لا تطمئن النفس بصحة النسخة المشتملة على «و» بدل «عن».

١٠ - التصحيف

• ١٠٢ / ٤. عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن الحسن بن علي الوشاء، عن أبان الأحمر، عن زياد بن أبي رجب: عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «ما علمتم فقولوا، وما لم تعلموا فقولوا: الله أعلم؛ إن الرجل لينتزع «١» الآية «٢» من القرآن يخر فيها «٣» أبعد ما بين السماء والأرض «٤» «٥».

١٠- التصحيف

- (٣). «يخرّ فيها»: حال عن فاعل ينتزع، أو خبر بعد خبر، من الخرور بمعنى السقوط من العلو. والمعنى: يقع في الآية أي في تفسيرها ساقطاً على ما هو بعيد عن المراد، بينهما أبعد ما بين السماء والأرض. وفي «و» وحاشية «ج، ض، ف، بح، بس، بف»: «يحرّفها»، من التحريف.

١٠- التصحيف

- قال الداماد: «فكأنه تحريف يخرقها» ونسبه الفيض إلى **التصحيف**، وصححه المازندراني. وفي حاشية «ب، ج»: «يخرقها». وفي حاشية: «ب، بس»: «يجرفها». ونقل المازندراني قراءة: «يخرقها» بمعنى قطع الأرض على غير الطريق. انظر: التعليق للداماد، ص ٩٠؛ حاشية ميرزا رفيعا، ص ١٣٤؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ١٤٦؛ مرآة العقول، ج ١، ص ١٣٧، الصحاح، ج ٢، ص ٦٤٣ (خررا).

١٠ - التصحيف

• ١٥٤ / ١٢. وَبِهِ إِذَا الْأَسْنَادُ «٦»، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ رَفَعَهُ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِيَّاكُمْ وَالْكَذِبَ الْمُفْتَرِعَ» «٧». قِيلَ لَهُ: وَمَا «٨» الْكَذِبُ الْمُفْتَرِعُ؟ قَالَ: «أَنْ يَحْدِثَكَ الرَّجُلُ بِالْحَدِيثِ، فَتَرْكُهُ وَتَرْوِيهِ عَنِ الَّذِي حَدَّثَكَ» «٩» عَنْهُ «١».

١٠- التصحيف

- (٧). في حاشية «ج»: «المقترع». بمعنى المختار، أو من القرعة بمعناها المعروف، أو بمعنى خيار المال. واختاره السيد الداماد، ونسب ما في المتن إلى **التصحيف** والتحريف. ونسب الفيض والمجلسي مقالته إلى التحريف.

١٠ - التصحيف

• و «المفترع»: إما اسم فاعل بمعنى الحاجز، أى الكذب الحاجز بين الرجل وقبول روايته. أو بمعنى المرتفع المتصاعد، فكأنه يريد ارتفاع حديثه بإسناده إلى الأعلى بحذف الواسطة. أو بمعنى المزيل عن الراوى صفة العدالة، أو بمعنى المتفرع؛ فإنه فرع قوله على صدق الراوى فأسنده إلى الأصل بحذف الواسطة. وإما اسم مفعول بمعنى الذى أزيل بكارته، أى وقع مثله فى السابق. أو بمعنى المبتدأ والمستحدث، أى لم يقع فى السابق.

١٠- التصحيف

- انظر: التعليقة للداماد، ص ١١٧؛ شرح صدر المتألهين، ص ١٨٨؛ حاشية ميرزا رفيعا، ص ١٨٦؛ حاشية بدر الدين، ص ٦٢؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٢٦٩؛ الوافي، ج ١، ص ٢٢٩؛ مرآة العقول، ج ١، ص ١٨١؛ الصحاح، ج ٣، ص ١٢٥٦ (فرع).

١٠- التصحيف

• (٨). في «بع، بف»+: / «هو».

• (٩). في حاشية «ب، و، بح، بر»: «لم يحدثك عنه». وفي الوافي: «لم يحدثك به». وفي حاشية «ف»: «يحدثك عنه». وفي التعليق للداماد، ص ١١٧: «حدثك به». وفي المعاني ونقله الداماد عن بعض النسخ: «عن غير الذي حدثك به». وانظر: شرح المازندراني، ج ٢، ص ٢٧٠.

١٠ - التصحيف

٢٣٠ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَقَبَةَ «١» بِنِ قَيْسِ بْنِ سَمْعَانَ بْنِ أَبِي رَيْحَةَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، قَالَ:

٨٦ / ١

سُئِلَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: بِمِ «٢» عَرَفْتَ رَبِّكَ؟ قَالَ «٣»: «بِمَا عَرَفَنِي نَفْسُهُ». قِيلَ: وَكَيْفَ عَرَفَكَ نَفْسُهُ؟ قَالَ «٤»: «لَا يَشْبَهُهُ» «٥» صُورَةٌ، وَلَا يَحْسُ بِالْحَوَاسِ، وَلَا يُقَاسُ بِالنَّاسِ «٦»، قَرِيبٌ فِي بَعْدِهِ، بَعِيدٌ «٧» فِي قَرْبِهِ، فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ «٨»، وَلَا يُقَالُ: شَيْءٌ فَوْقَهُ، إِمَامٌ كُلِّ شَيْءٍ، وَلَا يُقَالُ: لَهُ أَمَامٌ، دَاخِلٌ فِي الْأَشْيَاءِ لَأَكْشَىءٍ دَاخِلٌ فِي شَيْءٍ «٩»، وَخَارِجٌ مِنَ الْأَشْيَاءِ لَأَكْشَىءٍ خَارِجٌ مِنْ شَيْءٍ «١٠»، سَبْحَانَ مَنْ هُوَ كَذَا وَلَا هَكَذَا غَيْرُهُ، وَلِكُلِّ شَيْءٍ مُبْتَدَأٌ «١١» «١٢».

(١). علي بن عقبة في روايته، هو علي بن عقبة بن خالد الأسدي، كما في رجال النجاشي، ص ٢٧١، الرقم ٧١٠، ولم يثبت في نسبه ما ورد في السند. وأما ابن عقبة بن قيس بن سمعان، فهو صالح بن عقبة بن قيس بن سمعان بن أبي ربيعة مولى رسول الله صلى الله عليه وآله. كما في رجال النجاشي، ص ٢٠٠، الرقم ٥٣٢، ورجال البرقي، ص ٢٧.

والظاهر وقوع التصحيف في ما نحن فيه، والصواب: «صالح بن عقبة» بدل «علي بن عقبة». يؤيد ذلك أن الخبر رواه أحمد بن محمد بن خالد في المحاسن، ص ٢٣٩، ح ٢١٧ عن بعض أصحابنا عن صالح بن عقبة عن قيس بن سمعان عن أبي ربيعة مولى رسول الله صلى الله عليه وآله رفعه قال. وهذا السند نفسه لا يخلو من خلل يظهر بالتأمل فيه، ولذا جعلناه مؤيدا.

هذا. وقد اختلفت النسخ في لفظة: «رَبِّحَةٌ»؛ من «زُبَيْحَةٌ»، «زُبَيْحَةٌ»، «زُبَيْحَةٌ»، و«زُبَيْحَةٌ»، ولكن لم نجد في ما تبيّنا، من هذه العناوين إلا «رَبِّحَةٌ»؛ فقد ذكر البلاذري في أنساب الأشراف، ج ١، ص ٤٨٥، «رَبِّحَةٌ» في جملة إمام النبي صلى الله عليه وآله و آلِهِ اللّائِي قَدِ اعْتَقَهْنَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ. وذكر العسقلاني في الإصابة، ج ٨، ص ١٣٢، الرقم ١١١٦٩، «رَبِّحَةٌ» مَوْلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ، وَالظَّاهِرُ اتِحَادَهُمَا.

١٠- التصحيف

• ٢٥٩ / ١٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنِ
الْبَعْقُوبِيِّ «٩»، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى مَوْلَى آلِ سَامٍ:

• (٩). هكذا في «ب، بس». و في المطبوع وأكثر النسخ: «اليعقوبي». وفي حاشية المطبوع: «اليعقوبي هنا بالمشاءة على ما في أكثر النسخ، والصحيح بالموحدة نسبة إلى يعقوبا».

١٠ - التصحيف

- والظاهر صحّة «البعقوبي» بالموحدّة كما استظهره وأثبتناه. وفي حاشية «بس»: «بالباء الموحّدة، قرية من قرى بغداد اسمه بعقوبا». وفي حاشية «ج»: «قرأ شيخنا البهائي رحمه الله بالباء الموحّدة، أي بعقوبي».

١٠- التصحيف

- و «البعقوبي» نسبة إلى بعقوبا، وهي قرية كبيرة بينها وبين بغداد عشرة فراسخ. راجع: الأنساب للسمعاني، ج ١، ص ٣٧٠؛ اللباب في تهذيب الأنساب، ج ١، ص ١٦١؛ معجم البلدان، ج ١، ص ٤٥٣.

١٠- التصحيف

- هذا، ومن مناشئ **التصحيف** غرابة بعض الألفاظ الموجب **لتصحيفها** بالألفاظ المشابهة القريبة المأنوسة عند النساخ، ومنها «البعقوبي» المشابه بـ «اليعقوبي» في الكتابة. أضف إلى ذلك أن عدم وجود النقطة في بعض الخطوط القديمة أو وضعها من غير دقة مما يثدد احتمال وقوع التحريف في ما نحن فيه.

١٠ - التصحيف

• بَلْ كَانَ اللَّهُ وَلَا خَلْقٍ، ثُمَّ خَلَقَهَا وَسِيلَةً بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَلْقِهِ، يَتَضَرَّعُونَ
«٧» بِهَا إِلَيْهِ، وَيَعْبُدُونَهُ وَهِيَ ذِكْرُهُ «٨»،

• (٨). قرأها السيد الداماد والمازندراني: الذُّكْرَةُ، وهي في اللغة بمعنى الذكرى تقيض النسيان. والمراد بها هاهنا ما به الذكرى، وهو آلتها. قال في الوافي: «فيه تكلف؛ لفقْد التاء فيما بعد». ونسب السيد ما في المتن إلى **التصحيف**، كما جعله المازندراني محتملاً. التعليق للداماد، ص ٢٦٧؛ شرح المازندراني، ج ٤، ص ١٨؛ الوافي، ج ١، ص ٤٧٤. وانظر: الصحاح، ج ٢، ص ٦٦٤ (ذكر).

١٠- التصحيف

• قُلْتُ: «إِنْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ
تَنْزِيلًا» «١»؟ قَالَ: «بَوْلَايَهُ عَلَى
تَنْزِيلًا». قُلْتُ: هَذَا تَنْزِيلٌ؟ قَالَ:
«نَعَمْ» «٢»، ذَا تَأْوِيلٍ».

• (١). الإنسان (٧٦): ٢٣.

١٠ - التصحيف

- (٢). اتفقت النسخ على «نعم»، و الأنسب بقوله: «ذا تأويل»: «لا»، إلّا أن يكون «ذا» إشارة إلى ما سبق، كما احتمله المازندراني و المجلسي. قال المازندراني في شرحه، ج ٧، ص ١١٦: «لعل المراد: نعم هذا، و هو ما ذكر في «نحن نزلنا تنزيلاً». و «ذا»، و هو [ما] ذكر في «يوفون بالندر» تأويل». و قال المجلسي في مرآة العقول، ج ٥، ص ١٥١: «ليس «نعم» في بعض النسخ، و هو الأظهر. و رواه صاحب تأويل الآيات، ص ٧٢٧، نقلًا عن الكافي: «قال: لا، تأويل». و لا ندرى كان في نسخه كذلك أو صححه ليستقيم المعنى. و على ما في أكثر النسخ من و جود «نعم» فيمكن أن يكون مبنياً على أن سؤال السائل كان على وجه الإنكار و الاستبعاد فاستعمل عليه السلام «نعم» مكان «بلى» و هو شائع في العرف. أو يكون «نعم» فقط جواباً عن السؤال، و «ذا» إشارة إلى ما قال عليه السلام في الآية السابقة، أي هذا تنزيل، و ذا تأويل. و قرأ بعض الأفاضل «يعم» بالياء المثناة التحتانية و تشديد الميم بصيغة الفعل، ف «ذا» مفعوله، و «تأويل» فاعله، أي هذا داخل في تأويل الخبر. و القول بزيادة «نعم» من النساخ أولى من هذا **التصحيف**».

كيف نشأ التعارض في الأدلة الشرعية

